African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 4, Issue 3, 2025
Page No: 132-148
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2024: 0.81 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2025: 1.191**

آفاق إنشاء بورصة الحبوب في مجموعة البريكس لتحقيق التكامل الاقتصادي والسيادة الغذائية

شرف الدين المهدي محمد كنشيل *
قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

Prospects for Establishing a Grain Exchange in the BRICS Group to Achieve Economic Integration and Food Sovereignty

Sharfadeen Almahdi Mohamed Kenshil*
Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science,
University of Bani Walid, Bani Walid, Libya

*Corresponding author kn822015@gmail.com *المؤلف المراسل
Received: May 22, 2025 Accepted: July 12, 2025 Published: July 26, 2025

الملخص
تواجه منظومة الأمن الغذائي العالمي تحديات متزايدة في ظل تداخل الأزمات المناخية والسياسية والاقتصادية، الأمر الذي يفرض على التكتلات الناشئة كدول البريكس البحث عن آليات تكاملية لتعزيز سيادتها الغذائية. تنطلق هذه الدراسة من فرضية أن إنشاء بورصة موحدة لتداول الحبوب داخل مجموعة البريكس يمكن أن يُسهم في تقليص الاعتماد على البورصات العالمية، وتحقيق نوع من الاستقلال في التسعير والتبادل الزراعي. وتعتمد الدراسة منهجًا مقارنًا لتحليل تجارب دولية رائدة في مجال البورصات السلعية، إلى جانب دراسة كمية لواقع إنتاج واستهلاك وتجارة الحبوب في دول البريكس خلال موسم 2023/2022. وتشير النتائج إلى وجود فائض كلي في إنتاج الحبوب داخل التكتل، مع تفاوتات داخلية بين الدول، ما يبرز الحاجة إلى إنشاء منصة بورصوية إقليمية تتيح تبادل الفوائض بصورة عادلة وشفافة. وتوصي الدراسة بتأسيس هيئة تنسيقية مشتركة، واعتماد العقود الآجلة كأداة تحوط، وتعزيز البنية التحتية والنظم القانونية الداعمة لإنجاح هذا المشروع. وتخلص الورقة إلى أن مثل هذه المبادرة من شأنها تعزيز التكامل الاقتصادي والتجاري بين دول البريكس، ودعم استقلال القرار الغذائي في مواجهة تقلبات الأسواق العالمية.

الكلمات المفتاحية: بورصة الحبوب، البريكس، الأمن الغذائي، العقود الآجلة، التكامل الاقتصادي، السيادة الغذائية، الأسواق الزراعية.

Abstract
The global food security system is increasingly strained by overlapping climate, political, and economic crises. In this context, emerging coalitions like BRICS must explore integrative mechanisms to strengthen their food sovereignty. This study hypothesizes that establishing a unified grain exchange within the BRICS bloc could reduce dependence on global commodity markets and foster autonomy in agricultural pricing and trade. Employing a comparative methodology, the paper examines international commodity exchange models and provides a quantitative analysis of grain production, consumption, and trade in BRICS countries for the

2022/2023 season. The findings reveal a collective grain surplus across the bloc, albeit with internal disparities, highlighting the need for a regional exchange platform that ensures fair and transparent surplus distribution. The study recommends the creation of a joint regulatory body, the adoption of futures contracts as hedging tools, and the development of supportive infrastructure and legal frameworks. Ultimately, such an initiative could bolster intra-BRICS economic integration and reduce vulnerability to global market fluctuations.

Keywords: Grain exchange, BRICS, food security, futures contracts, economic integration, food sovereignty, agricultural markets.

المقدمة:

يشهد النظام الاقتصادي العالمي في العقدين الأخيرين تحولات هيكلية متسارعة أثّرت بعمق على أسواق الغذاء والسلع الاستراتيجية. فقد أدّت الأزمات المناخية المتكررة، والاضطرابات الجيوسياسية، إضافة إلى تداعيات جائحة كوفيد-19، إلى زعزعة استقرار سلاسل الإمداد الغذائي، وارتفاع حاد في أسعار المواد الأساسية، لا سيما الحبوب مثل القمح والذرة [1، 2]. وفي هذا السياق، لم تعد قضايا الأمن الغذائي والتكامل الاقتصادي مجرد تحديات تنموية، بل تحوّلت إلى قضايا سيادية تمس استقرار الدول، خاصة في بلدان الجنوب التي تعتمد بشكل كبير على الواردات من الأسواق العالمية.

تُعد مجموعة "البريكس" تكتلًا اقتصاديا ناشئا يضم دولًا ذات قدرات زراعية وصناعية كبيرة، مثل الصين وروسيا والهند والبرازيل، إلى جانب دول نامية أخرى ذات أهمية استراتيجية مثل مصر وجنوب إفريقيا. وتشير بيانات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن هذه الدول تنتج مجتمعة ما يزيد عن 47% من القمح العالمي [3]. في المقابل، تفيد تقارير وزارة الزراعة الأمريكية بأن إنتاجها من الذرة يتجاوز 43% من الإنتاج العالمي [4].

كما تمثل دول البريكس نحو 45% من سكان العالم، ما يجعلها سوقا ضخمة ذات أهمية استراتيجية في الأمن الغذائي العالمي، ويمنحها إمكانات كبرى لإعادة تشكيل خريطة التجارة الزراعية.

ورغم هذه القدرات الهائلة، فإنها لا تمتلك حتى الآن إطارًا بورصويا مشتركا يضمن تسويق الفوائض الغذائية داخليا، أو يؤسس لنظام تسعير مستقل عن الأسواق الغربية. في موسم 2023/2022، بلغ إنتاج دول البريكس من القمح حوالي 374 مليون طن، مقابل استهلاك بلغ 361.6 مليون طن. أما إنتاج الذرة فقد تجاوز 504 ملايين طن، مقابل استهلاك بلغ 465.3 مليون طن؛ ما يشير إلى وجود فائض جماعي كبير وفق بيانات وزارة الزراعة الأمريكية [4]. ومع ذلك، يبقى هناك اختلال داخلي واضح؛ إذ صدّرت روسيا والبرازيل معا أكثر من 100 مليون طن من الحبوب، بينما استوردت الصين ومصر وإيران ما يزيد عن 60 مليون طن في نفس الفترة، ما يعكس هشاشة في نظام التبادل البيني داخل التكتل [5].

ومع تصاعد الدعوات داخل البريكس نحو تعزيز الاستقلال الاقتصادي، بما في ذلك الدفع باتجاه استخدام العملات المحلية في التجارة البينية، تبرز فكرة إنشاء بورصة حبوب موحدة كتوجه استراتيجي؛ من شأنه إعادة تشكيل خريطة التجارة الزراعية، وتحقيق سيادة غذائية جماعية، وتقليص التبعية لآليات السوق العالمية [6].

في هذا الإطار، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الإمكانات الاقتصادية والتنظيمية لإنشاء بورصة موحدة لتداول الحبوب داخل مجموعة البريكس، من خلال دراسة مقارنة للتجارب العالمية الناجحة، وتحليل كمّي لواقع الإنتاج والاستهلاك والتجارة الزراعية داخل التكتل، وصولًا إلى تقديم تصور عملي لإطار بورصوي إقليمي يدعم الأمن الغذائي الجماعي، ويعزّز التكامل الاقتصادي والتجاري بين دول البريكس.

إشكالية الدراسة:

على الرغم من امتلاك دول البريكس قدرات إنتاجية وزراعية ضخمة في مجال الحبوب، فإن هذا التكتل لا يزال يفتقر إلى آلية مؤسسية منظمة تُعنى بتنسيق التجارة الزراعية داخله، وتحديدا ما يتعلق بالحبوب كسلعة استراتيجية تمس الأمن الغذائي بشكل مباشر. فالفجوة بين الدول المُصدّرة (مثل روسيا والبرازيل) والدول المستوردة (مثل مصر، الصين، وإيران) ما زالت قائمة دون وجود سوق موحدة أو بورصة إقليمية تتيح تداول الحبوب وتسعيرها بطريقة عادلة وباستخدام أدوات مالية وقانونية مستقرة.

ويزيد من تعقيد هذه الإشكالية استمرار اعتماد معظم دول البريكس على البورصات العالمية، خصوصا بورصة شيكاغو التجارية (CME)، التي تُسعَّر بالدولار الأمريكي، وتُوجَّه في كثير من الأحيان لخدمة مصالح المضاربين والدول الغربية المنتجة. هذا الوضع يُبقي دول البريكس رهينة تقلبات السوق، وعرضة لصدمات الأسعار، ويُضعف من قدرتها على تحقيق سيادة غذائية حقيقية ومستدامة.

في ظل هذه التحديات، تتبدى الحاجة الملحة لطرح تساؤل محوري حول مدى إمكانية إنشاء بورصة حبوب إقليمية موحدة داخل مجموعة البريكس، تكون قادرة على تنظيم حركة التجارة البينية، وتحقيق قدر من التكامل الزراعي، والتقليل من تبعية الأسواق العالمية، خاصة في ظل توجّه التكتل نحو تعزيز التعاون باستخدام العملات المحلية وتطوير مؤسساته الاقتصادية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من طبيعة الموضوع الذي يتناوله، والموقع الاقتصادي والزراعي البارز الذي تحتله دول البريكس في النظام الغذائي العالمي. ففي ظل تزايد الاضطرابات في سلاسل الإمداد، وارتفاع اعتماد العديد من دول التكتل على الاستيراد لتلبية احتياجاتها من الحبوب، تبرز الحاجة إلى مقاربة جماعية تعزز الأمن الغذائي وتقلّص التبعية للأسواق العالمية. وهنا يقدّم البحث مساهمة علمية تسعى لاستكشاف إمكانية إنشاء بورصة حبوب إقليمية كآلية تكاملية داخل البريكس.

من الناحية النظرية، يرفد هذا البحث الأدبيات الاقتصادية بمجال التكامل الإقليمي، ويطرح نموذجا بديلًا للتعاون الزراعي بين دول الجنوب، مع التركيز على أدوات السوق الحديثة مثل العقود الآجلة لضبط تقلبات الأسعار. كما أنه يعالج فجوة واضحة في البحوث المتعلقة بالسيادة الغذائية داخل التكتلات الاقتصادية الناشئة.

أما من الناحية التطبيقية، فإن البحث يسعى إلى تقديم تصور عملي لبورصة سلعية متخصصة في الحبوب، من شأنها تنظيم التجارة البينية بين دول البريكس، وربط الفوائض الإنتاجية بالاحتياجات الفعلية، وتوفير إطار تسعير أكثر عدالة ومرونة. كما يُمكن أن تُستخدم هذه المنصة في دعم استخدام العملات المحلية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في وجه التقلبات العالمية.

وفوق كل ذلك، تكتسب الدراسة أهمية استراتيجية متزايدة، في ظل التحولات الجيوسياسية العالمية، إذ تمثل البورصة المقترحة خطوة عملية نحو بناء منظومة غذائية مستقلة، تُقلّل من تأثير هيمنة البورصات الغربية، وتمنح دول البريكس قدرة تفاوضية أكبر على الساحة الدولية، في إطار تعاون جنوبي أكثر توازنا واستقلالًا.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإمكانات الاقتصادية والمؤسسية لإنشاء بورصة موحدة للحبوب داخل تكتل البريكس، من خلال مجموعة من الأهداف التفصيلية، وهي:

1. تشخيص واقع إنتاج واستهلاك وتجارة الحبوب داخل دول البريكس، وتحديد الفجوات والفوائض على مستوى التكتل.
2. تحليل التحديات المؤسسية والتنظيمية التي تواجه التجارة البينية في قطاع الحبوب داخل المجموعة.
3. دراسة التجارب الدولية الرائدة في مجال البورصات السلعية، واستخلاص الدروس المستفادة منها.
4. اقتراح آلية بورصوية مناسبة تتوافق مع خصوصية تكتل البريكس، وتدعم إنشاء إطار تسعير عادل ومستقل.
5. استكشاف دور الأدوات المالية مثل العقود الآجلة في تقليل المخاطر وتقوية مرونة النظام الغذائي داخل البريكس.

6. تقديم تصور عملي لتفعيل منصة إقليمية لتداول الحبوب، تدعم استخدام العملات المحلية وتُعزز السيادة الغذائية الجماعية.

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضية العامة التالية:

إن إنشاء بورصة موحدة للحبوب داخل مجموعة البريكس يُمثل خيارا استراتيجيا يمكن أن يسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي والسيادة الغذائية وتقليص التبعية للأسواق العالمية.

وينبثق عنها عدد من الفرضيات الفرعية:

1. توجد فجوة واضحة بين دول البريكس في إنتاج واستهلاك الحبوب، تُسهم في إضعاف التبادل البيني.
2. البنية التحتية الزراعية والتجارية لبعض الدول الأعضاء (مثل روسيا والبرازيل) تؤهلها للعب دور محوري في إنشاء هذه البورصة.
3. غياب إطار مؤسسي موحد يُعد من أبرز العوائق أمام تجارة الحبوب داخل التكتل.
4. استخدام العقود الآجلة وغيرها من الأدوات المالية الحديثة يُمكن أن يقلل من تقلبات الأسعار ويدعم استقرار الأسواق.
5. البورصة المقترحة يمكن أن تكون منصة لتعزيز التداول بالعملات المحلية، وتقليل الاعتماد على الدولار في التجارة الزراعية.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من جهة، والمنهج المقارن من جهة ثانية. يُستخدم المنهج الوصفي لتحليل واقع إنتاج وتوزيع وتجارة الحبوب داخل دول البريكس، من خلال تتبع المؤشرات الإحصائية، وتفسير الاتجاهات العامة في التبادل التجاري الزراعي. في المقابل، يُستخدم المنهج المقارن لمقارنة تجارب دولية مختارة في مجال البورصات السلعية، بهدف استخلاص العوامل المشتركة والعوائق المحتملة، بما يتيح صياغة نموذج قابل للتطبيق في السياق البريكسي.

وقد استندت الدراسة إلى مصادر ثانوية موثوقة وحديثة، تمثلت في تقارير رسمية صادرة عن منظمات دولية مثل:

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(FAO) ،
- وزارة الزراعة الأمريكية(USDA) ،
- صندوق النقد الدولي(IMF) ،
- البنك الدولي(World Bank) ،
- إلى جانب قواعد بيانات عالمية مثل Statista ، وتقارير اقتصادية صادرة عن مراكز أبحاث متخصصة.

وتم استخدام بيانات كمية إحصائية تغطي الفترة من 2018إلى 2024، تتعلق بإنتاج واستهلاك وتجارة الحبوب (القمح، الذرة، الأرز) داخل دول البريكس، سواء على المستوى المحلي أو في إطار التبادل البيني. كما تم توظيف هذه البيانات لإبراز الفجوات البنيوية في السوق الداخلية، وتحليل اختلالات التوازن بين الدول المصدّرة والدول المستوردة.

وتشمل أدوات التحليل في هذه الدراسة:

- تحليل الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك داخل التكتل.
- تتبع مسارات الصادرات والواردات الزراعية.
- مقارنة آليات تسعير الحبوب في البورصات العالمية، مثل بورصة شيكاغو التجارية(CME) ، وبورصة جنوب إفريقيا للسلع الزراعية.(SAFEX)

وتغطي الدراسة النطاق الجغرافي لجميع الدول الأعضاء في مجموعة البريكس (الصين، الهند، روسيا، البرازيل، جنوب إفريقيا، مصر، إثيوبيا، الإمارات، إيران)، مع التركيز الخاص على الدول ذات الوزن الأكبر في إنتاج وتصدير الحبوب، وعلى رأسها روسيا والبرازيل والهند.

حدود الدراسة:

يُعترف بأن الدراسة تواجه بعض الحدود الموضوعية، أهمها: محدودية توفر بيانات موحدة وحديثة حول التجارة البينية داخل البريكس، والتباين في آليات جمع البيانات بين الدول الأعضاء. كما أن الطابع النظري والتحليلي للدراسة لا يسمح بالتطرق إلى دراسات ميدانية معمّقة، مما يستدعي لاحقا إجراء بحوث تطبيقية داعمة على المستوى الوطني والإقليمي.

الدراسات السابقة:

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بقضايا الأمن الغذائي وتكامل الأسواق الزراعية، خاصة في ظل التوترات الجيوسياسية واختلالات سلاسل الإمداد. وفي هذا السياق، يمكن عرض أبرز الدراسات التي تناولت موضوع البورصات السلعية، والتجارة الزراعية، والتكامل الغذائي، وخصوصا في السياق الدولي ودول الجنوب، على النحو الآتي:

1. **Faminow, M. D. (2021)** بعنوان:

"Commodity Exchanges in Developing Countries: Lessons from Global Experiences"

حلّلت هذه الدراسة تجارب البورصات السلعية في الدول النامية مثل إثيوبيا والهند، باستخدام منهج تحليلي مقارن. وخلصت إلى أن نجاح هذه البورصات يرتبط بعوامل مؤسسية مثل التشريعات، البنية التحتية، والشفافية المعلوماتية، إضافة إلى دعم الدولة والمزارعين الصغار.

2. Sharma & Jain (2020) بعنوان:

"Agricultural Market Reforms and Food Security in BRICS Economies"

ركزت الدراسة على إصلاحات الأسواق الزراعية داخل دول البريكس، وأكدت أن الاعتماد على البورصات العالمية، خاصة المسعّرة بالدولار، يُضعف السيادة الغذائية. وأوصت بإنشاء أسواق داخلية أكثر عدالة وكفاءة.

3. World Bank (2019) بعنوان:

"South-South Trade and Regional Commodity Markets"

ناقشت الدراسة إمكانات التبادل التجاري الزراعي بين دول الجنوب، وأشارت إلى أن البورصات الإقليمية تُعد أداة مهمة لتعزيز التجارة البينية، وخلق آليات تسعير بديلة عن الهيمنة الغربية.

4. Silva, L. et al. (2018) بعنوان:

"Brazil's Grain Market and the Role of Bolsa Brasileira de Mercadorias (BBM)"

تناولت تجربة البورصة البرازيلية للسلع(BBM) ، وأبرزت نجاحها في توفير إطار مؤسسي لتسويق الحبوب داخليا وعالميا، كما أشارت إلى دورها في دعم الشفافية وتقليص التكاليف على المزارعين.

5. عبد الله، محمد (2022) بعنوان:

"دور البورصات السلعية في تحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا"

ركزت الدراسة على تجربة بورصة السلع الإثيوبية(ECX) ، وأظهرت نجاحها في تقليص الفجوة بين المنتجين والأسواق، بفضل منصة إلكترونية تربط العرض بالطلب، مدعومة بإطار قانوني وتنظيمي فاعل.

7. **ناصر، أحمد (2020)** بعنوان:

"إمكانات التكامل الزراعي بين دول البريكس"

ناقشت العوائق البنيوية أمام تحقيق تكامل زراعي فعال داخل تكتل البريكس، وأوصت بضرورة تنسيق السياسات الزراعية، واعتماد إطار بورصوي موحد لتداول السلع، لا سيما الحبوب الاستراتيجية.

8. **مركز الخليج للأبحاث (2021)** بعنوان :

"التكامل الغذائي العربي: الفرص والتحديات"

رغم تركيزها على السياق العربي، فقد قدّمت هذه الدراسة تصورا متقدما لأهمية التعاون الغذائي جنوب–جنوب، وأشارت إلى ضرورة بناء منصات تسعير إقليمية مستقلة، يمكن الاستفادة منها في مقاربة البريكس.

موقع الدراسة الحالية ضمن السياق البحثي:
رغم تنوع هذه الدراسات، إلا أن معظمها ركّز على تحليل تجارب فردية أو تقييم سياسات وطنية، دون تقديم تصور متكامل لبورصة حبوب موحدة داخل تكتل اقتصادي كبير كالبريكس. وهنا تتجلى القيمة المضافة للدراسة الحالية. التي تمزج بين التحليل الكمي والمؤسسي، وتقدّم تصورا عمليا لإنشاء بورصة إقليمية للحبوب، تستند إلى معطيات الإنتاج والتبادل، وتُعزّز من استقلال القرار الغذائي والسيادي لدول التكتل والسيادة الغذائية.

الإطار النظري والمفاهيمي:
يُعد الإطار النظري والمفاهيمي خطوة أساسية لفهم الخلفية العلمية والاقتصادية التي تقوم عليها فكرة إنشاء بورصة موحدة للحبوب داخل تكتل البريكس. ويتضمن هذا الإطار شرحا لمفاهيم البورصة السلعية، والأمن الغذائي، والسيادة الغذائية، والتكامل الاقتصادي، في سياق دول الجنوب.

1. البورصة السلعية:
البورصة السلعية هي سوق منظمة تُتداول فيها المنتجات الأولية مثل الحبوب والمعادن والنفط، وتُحدد فيها الأسعار بناءً على قوى العرض والطلب والعقود الآجلة. وتتميز هذه البورصات بالشفافية والقدرة على إدارة المخاطر وتقليص تقلبات الأسعار. ومن أشهر هذه البورصات بورصة شيكاغو التجارية (CME) التي تُعد المرجع الأساسي لتسعير القمح والذرة عالميا [7].

2. الأمن الغذائي والسيادة الغذائية:
يعرف الأمن الغذائي، بحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، بأنه توافر الغذاء الكافي لجميع الأفراد، وقدرتهم على الوصول إليه بشكل دائم وآمن [8]. أما السيادة الغذائية فهي مفهوم أكثر شمولًا، يشمل حق الشعوب في تحديد سياساتها الغذائية والزراعية بشكل مستقل عن الأسواق الدولية، مع التركيز على الإنتاج المحلي المستدام [9].

3. التكامل الاقتصادي وأهميته في التكتلات:
التكامل الاقتصادي يشير إلى تنسيق السياسات التجارية والزراعية والمالية بين مجموعة من الدول بهدف تقوية التعاون الإقليمي وتقليص التبعية الخارجية. وتعد البورصات المشتركة إحدى أدوات هذا التكامل، إذ توفر منصة لتنظيم التجارة وتسهيل التبادل وتعزيز الاستقرار السعري [10].

4. البريكس كقوة اقتصادية ناشئة:
تضم مجموعة البريكس دولًا ذات تنوع اقتصادي وجغرافي، وتُمثّل أكثر من 45% من سكان العالم. وقد أصبحت في السنوات الأخيرة منصة للتعاون جنوب–جنوب، خاصة في مجالات التنمية والبنية التحتية والتجارة الزراعية. وتُعد محاولات إنشاء مؤسسات اقتصادية موازية (مثل بنك التنمية الجديد) مؤشرًا على رغبتها في التحرر من الهيمنة الغربية الاقتصادية [11].
وتُظهر هذه المفاهيم أهمية بناء منظومة بورصوية خاصة بالحبوب داخل البريكس، بما يتيح تنسيق السياسات الغذائية، والتحكم في الأسعار، وتقليل التبعية للأسواق العالمية.

5. العقود الآجلة كأداة استقرار:
تُعد العقود الآجلة (Futures Contracts) من أبرز الأدوات المستخدمة في البورصات السلعية الحديثة، إذ تتيح للمزارعين والمستوردين تثبيت أسعار الحبوب لفترات مستقبلية، مما يحد من تقلبات الأسعار ويمنح استقرارا في التوقعات. وتُستخدم هذه العقود على نطاق واسع في بورصات مثل بورصة شيكاغو التجارية، وقد أظهرت التجارب أن الدول التي تبنت هذه الأدوات ضمن أنظمتها الزراعية أصبحت أقل عرضة للصدمات المفاجئة في الأسواق [12].

6. العلاقة بين السيادة الغذائية والبورصات الإقليمية:
تشير الأدبيات الاقتصادية الحديثة إلى أن امتلاك الدول لآليات داخلية لتسعير وتداول السلع، مثل البورصات الوطنية أو الإقليمية، يُعد أحد ركائز تحقيق السيادة الغذائية. فهذه البورصات تُقلل من الاعتماد على الأسواق الغربية، وتُتيح للدول النامية تسويق فوائضها داخليًا، وضبط وارداتها من خلال أدوات مالية شفافة. وقد

دعمت تجارب بورصة الحبوب الإثيوبية (ECX) والبورصة البرازيلية (BBM) هذه الفرضية من خلال تحسين الشفافية وربط المنتجين بالمستهلكين مباشرة [13].

7. التحديات النظرية لتكامل الأسواق الزراعية في الجنوب:

رغم الأهمية النظرية للبورصات الإقليمية، إلا أن تطبيقها في تكتلات مثل البريكس يواجه عددا من الإشكاليات، منها: تباين القدرات التقنية والبنى التحتية، ضعف التنسيق السياسي، واختلاف الأنظمة القانونية. وتشير دراسة Sharma & Jain (2020) إلى أن نجاح هذا النموذج يتطلب إرادة سياسية قوية، واستثمارات في البنية التحتية، وشفافية في آليات التبادل [14].

تحليل واقع إنتاج واستهلاك وتجارة الحبوب في دول البريكس:

تشير البيانات الإحصائية الخاصة بموسم 2023/2022 إلى أن دول البريكس الخمس الرئيسة تمتلك قدرات إنتاجية هائلة في قطاع الحبوب، خاصة القمح والذرة. حيث تصدرت الصين والهند قائمة الدول المنتجة للقمح بإجمالي بلغ 137.7 و108.5 مليون طن على التوالي، بينما جاءت روسيا في المرتبة الثالثة بـ92 مليون طن. ورغم هذا الإنتاج الضخم، يتضح من الجدول (1) أن الصين والهند تستهلكان تقريبا كامل إنتاجهما من القمح، مع تسجيل الصين لعجز طفيف بلغ 0.3 مليون طن، مما يفسر استمرارها في استيراد القمح [15].

أما فيما يتعلق بالذرة، فتعد البرازيل ثاني أكبر منتج بعد الصين، بإجمالي إنتاج بلغ 125.1 مليون طن، في حين تستهلك 78.3 مليون طن فقط، ما يمنحها فائضا كبيرا للتصدير. بالمقابل، تستهلك الصين أكثر مما تنتج من الذرة، حيث بلغ استهلاكها 295 مليون طن، بينما لم تنتج سوى 277.2 مليون طن، ما يبرز فجوة واضحة تُغطيها عبر الواردات [16].

من ناحية التجارة الخارجية، جاءت روسيا والبرازيل في مقدمة الدول المصدّرة للحبوب، حيث بلغت صادرات روسيا 60.2 مليون طن، بينما بلغت صادرات البرازيل 45.5 مليون طن. في المقابل، تظهر الصين كأكبر مستورد ضمن المجموعة، إذ استوردت 12.8 مليون طن من الحبوب، تليها الهند (2.5 مليون طن) وجنوب إفريقيا (2.6 مليون طن) [17].

يعكس هذا التفاوت بين الدول المصدّرة والمستوردة داخل التكتل وجود خلل في أنظمة التبادل البيني، ما يُحتم الحاجة إلى آلية مؤسسية تنظم هذا التبادل وتوفر منصة مشتركة لتسعير الفوائض الزراعية. وتُظهر هذه المؤشرات، كما هو موضح في الجدول (1)، أهمية إنشاء بورصة حبوب إقليمية من شأنها تقليص الاعتماد على الأسواق الغربية، وربط الفائض الإنتاجي بالحاجات الداخلية بصورة شفافة ومنظمة.

الجدول (1): إنتاج واستهلاك وتجارة الحبوب في دول البريكس خلال موسم 2023/2022.

الدولة	إنتاج القمح مليون) (طن	استهلاك القمح مليون) (طن	إنتاج الذرة مليون) (طن	استهلاك الذرة مليون) (طن	صادرات الحبوب مليون) (طن	واردات الحبوب (مليون طن)
الصين	137.7	138.0	277.2	295.0	2.4	12.8
الهند	108.5	106.5	35.9	31.6	1.9	2.5
روسيا	92.0	41.0	15.3	11.5	60.2	0.7
البرازيل	9.7	11.2	125.1	78.3	45.5	1.3
جنوب إفريقيا	2.1	3.3	15.8	12.9	1.7	2.6

دروس مستفادة من التجارب الدولية في البورصات السلعية:

تُعد التجارب الدولية في تأسيس وتفعيل البورصات السلعية مرجعا أساسيا يمكن الاستفادة منه عند التفكير في إنشاء بورصة إقليمية للحبوب داخل تكتل البريكس. فقد كشفت تجارب مثل بورصة شيكاغو التجارية (CME)، وبورصة السلع الإثيوبية (ECX)، والبورصة البرازيلية للسلع (BBM)، وبورصة جنوب إفريقيا للسلع الزراعية (SAFEX)، عن مجموعة من العوامل الحاسمة لنجاح هذه المنصات، أبرزها،

وجود بنية تحتية رقمية ومادية قوية، إطار قانوني وتنظيمي داعم، شفافية في تدفق المعلومات، ودعم حكومي مؤسسي، إلى جانب اعتماد أدوات مالية متقدمة مثل العقود الآجلة والخيارات [3، 18].
ولفهم الفروقات والعوامل المشتركة بين هذه النماذج، يقدّم الجدول (2) مقارنة تحليلية مختصرة بين أبرز البورصات السلعية في دول متقدمة ونامية، مركّزا على عناصر محددة: نطاق التداول، نوعية السلع المتداولة، مستوى الشفافية، الأطر التنظيمية، والدروس المستفادة التي يمكن توظيفها في سياق البريكس.

الجدول (2): مقارنة بين تجارب دولية في البورصات السلعية.

اسم البورصة	البلد	المنتجات المتداولة	سنة التأسيس	نطاق العمل	الدروس المستفادة
شيكاغو التجارية (CME)	الولايات المتحدة	الحبوب، الطاقة، المعادن	1884	عالمي	أهمية التكنولوجيا، العقود الآجلة، نظام تسوية مركزي
بورصة السلع (ECX) الاثيوبية	إثيوبيا	البن، السمسم، الذرة	2008	محلي ووطني	ربط المنتجين بالأسواق، المنصة الرقمية، الثقة السوقية [18].
بورصة البرازيل (BBM)	البرازيل	الذرة، القمح، البن، السكر	1991	وطني واقليمي	تعزيز الشفافية، الأسعار المرجعية المحلية [19].
بورصة جنوب إفريقيا (SAFEX)	جنوب إفريقيا	الذرة، القمح، فول الصويا	1995	وطني واقليمي	استقرار الأسعار عبر العقود الآجلة، دعم المزارعين [20].

تحليل الجدول:
يُظهر الجدول (2) أن نجاح أي بورصة سلعية يرتبط بعدة عوامل، منها توفر بنية معلوماتية حديثة (كما في CME)، ودور الدولة في بناء الثقة والبنية التشريعية (كما في ECX)، وتطوير آليات تسعير محلية بديلة للأسواق العالمية (كما في BBM). أما بورصة SAFEX، فتميّزت باستخدام فعال للعقود الآجلة لضبط التقلبات في أسعار الذرة والقمح، وهو ما يمكن تكييفه في بورصة البريكس المقترحة لدعم الاستقرار السعري وتقليل المخاطر.
ويمكن لدول البريكس، من خلال تحليل هذه النماذج، أن تصوغ نموذجا بورصويا يجمع بين التقنية، والتشريعات المرنة، والدعم المؤسسي، مع التركيز على التكامل الإقليمي والعدالة في الوصول إلى السوق

تحليل التحديات المؤسسية والتنظيمية التي تواجه إنشاء بورصة الحبوب في البريكس:
رغم ما تمتلكه دول البريكس من إمكانات اقتصادية وزراعية، إلا أن إنشاء بورصة موحدة للحبوب يواجه مجموعة من التحديات المؤسسية والتنظيمية المعقدة، والتي تختلف في شدتها وتأثيرها بين دولة وأخرى. وتتمثل أبرز هذه التحديات في الجوانب التالية:

- التباين القانوني والتشريعي: تختلف الأطر القانونية المنظمة للأسواق الزراعية والمالية بين دول البريكس، ما يصعّب بناء نظام مشترك موحد لتداول الحبوب، ويؤثر سلبا على الشفافية والانضباط السوقي [21].

- ضعف البنية التحتية الرقمية واللوجستية: لا تزال بعض الدول تفتقر إلى أنظمة إلكترونية فعالة لتسوية الصفقات ومراقبة التداول، بالإضافة إلى ضعف شبكات النقل والتخزين في المناطق الريفية، مما يؤثر على كفاءة ربط المنتجين بالأسواق [22].
- تعدد الجهات الرقابية وتضارب الصلاحيات: في بعض الدول، تخضع تجارة السلع لعدة جهات تنظيمية غير منسقة، مما يخلق تضاربا في الصلاحيات ويُضعف من كفاءة الإشراف على الأسواق [23].
- غياب قاعدة بيانات موحدة للأسعار والإنتاج: لا تتوفر حتى الآن منصة معلوماتية تربط بين دول التكتل لتبادل البيانات الزراعية والمالية بشكل لحظي وشفاف، ما يؤدي إلى تفاوت في التسعير وصعوبة إدارة المخاطر [24].
- محدودية الخبرات المحلية في إدارة الأدوات المالية: مثل العقود الآجلة والخيارات، والتي تُعد من الركائز الأساسية لأي بورصة ناجحة، وهو ما يستدعي برامج تدريب وتطوير مكثفة للكفاءات المحلية[25].

الجدول (3): التحديات المؤسسية والتنظيمية لإنشاء بورصة حبوب في البريكس حسب درجة التأثير.

التحدي	درجة التأثير	ملاحظات توضيحية
التباين القانوني والتشريعي	مرتفعة (High)	تعيق التوحيد في آليات التداول والتسعير
ضعف البنية التحتية الرقمية واللوجستية	مرتفعة (High)	تؤثر على سرعة وموثوقية تسوية الصفقات وربط الأسواق
تضارب الصلاحيات وتعدد الجهات الرقابية	متوسطة (Medium)	يسبب بطئًا في الإجراءات ويؤدي إلى ضعف الثقة السوقية
غياب منصة معلوماتية موحدة	متوسطة (Medium)	يحد من الشفافية ويزيد من تقلبات الأسعار
نقص الخبرات في إدارة الأدوات المالية الحديثة	مرتفعة (High)	يُقلّل من كفاءة إدارة المخاطر واستقرار السوق

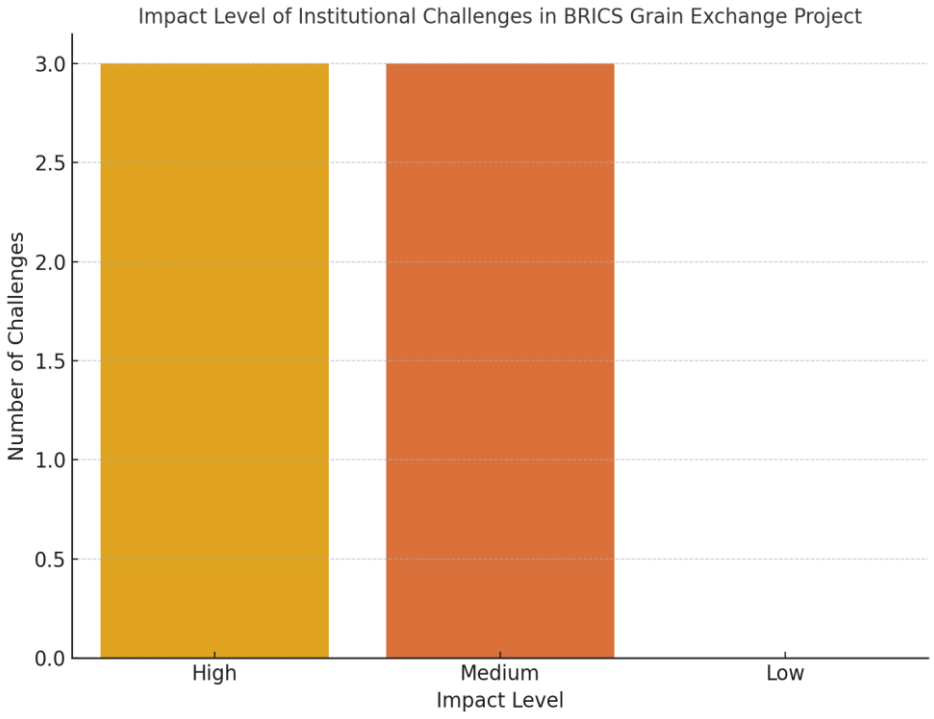

الشكل (1): درجة تأثير التحديات التنظيمية على مشروع البورصة في البريكس.

تحليل الشكل (1):
يُظهر الشكل (1) أن التحديات ذات التأثير المرتفع تمثّل الجزء الأكبر من العراقيل التي تواجه مشروع البورصة في دول البريكس، حيث تشمل التباين القانوني، وضعف البنية التحتية الرقمية، ونقص الخبرات في إدارة الأدوات المالية. هذه التحديات تم توثيقها في دراسات سابقة مثل تقرير البنك الدولي حول الأسواق الزراعية في الدول النامية [21]، وكذلك في تقييم البنية التحتية الرقمية للأسواق الناشئة الذي أصدره صندوق النقد الدولي [22].
أما التحديات متوسطة التأثير، مثل تعدد الجهات الرقابية وغياب منصة معلوماتية موحدة، فقد أشار إليها بوضوح تقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) بشأن تكامل الأسواق في الجنوب [23]. ويدعم ذلك ما ورد في التحليل المؤسسي لتجربة بورصة جنوب إفريقيا للسلع (SAFEX) [24]، والتي نجحت في تقليص التداخل المؤسسي عبر إطار رقابي موحد.
وتُبرز نتائج التحليل أن التغلب على هذه التحديات يتطلب خطة متعددة المحاور تشمل:

- توحيد الأطر القانونية والتشريعية عبر اتفاقيات إقليمية (كما اقترح تقرير الأمم المتحدة حول التجارة بين دول الجنوب [25]).
- استثمار مشترك في البنية الرقمية والمنصات المعلوماتية.
- بناء قدرات وطنية متخصصة في الأدوات المالية الحديثة، خصوصا العقود الآجلة والخيارات.

تحليل إضافي لإنتاج واستهلاك وتجارة القمح والذرة في دول البريكس
توفر بيانات موسم 2022/ 2023صورة أكثر دقة عن حجم التفاوتات بين دول البريكس في إنتاج واستهلاك الحبوب، وخصوصًا القمح والذرة، وهما المحصولان الأكثر أهمية في معادلة الأمن الغذائي العالمي.

أولًا :القمح
كما يوضح الجدول (4)، تستحوذ ثلاث دول رئيسية على النصيب الأكبر من إنتاج القمح في التكتل، وهي الصين (137.7 مليون طن)، الهند (104 مليون طن) ، روسيا (92 مليون طن)، أي ما يعادل نحو 88% من مجمل إنتاج التكتل . ومع ذلك، تختلف أنماط التوزيع الداخلي بشكل واضح:
- روسيا تحتفظ بفائض تصديري كبير (47.5 مليون طن)، مما يعكس دورها المحوري كمصدر رئيسي للأسواق الدولية والإقليمية.
- بالمقابل، تسجل مصر وإيران والصين أكبر حجم من الواردات، إذ تستورد الصين لوحدها 13.3 مليون طن رغم كونها أكبر منتج في المجموعة، ما يعكس خللًا داخليًا في توزيع الإنتاج أو ضعف الكفاءة اللوجستية.[16]
- تسجل الإمارات وجنوب إفريقيا معدلات استيراد مرتفعة نسبيًا مقارنة بحجم الاستهلاك المحلي، ما يبرز أهمية وجود آلية داخلية لتوزيع الفوائض عبر بورصة موحدة.

الجدول (4): إنتاج واستهلاك وتجارة القمح في دول البريكس (2023/2022).

الدولة	الإنتاج (مليون طن)	الاستهلاك (مليون طن)	الواردات (مليون طن)	الصادرات (مليون طن)
البرازيل	10.6	12.0	4.7	2.7
مصر	9.5	20.6	11.2	0.7
الهند	104.0	108.7	0.1	5.4
إيران	12.2	18.1	4.5	0.2
الصين	137.7	148.0	13.3	0.9
الإمارات	0.0	1.7	1.9	0.1
روسيا	92.0	42.3	0.3	47.5
إثيوبيا	5.8	6.9	0.9	0.0
جنوب إفريقيا	2.1	3.5	1.6	0.3
إجمالي البريكس	373.9	361.6	38.5	57.8
إجمالي العالم	789.2	781.9	211.3	220.2
نسبة البريكس	47.4%	46.2%	18.2	26.3

ثانيًا :الذرة

تُظهر بيانات الجدول (5)أن البرازيل هي الفاعل الرئيسي في سوق الذرة داخل التكتل، حيث بلغ إنتاجها 137مليون طن مقابل 54.3مليون طن من الصادرات، وهو ما يمنحها ميزة تنافسية واضحة.

- الصين تحتل المرتبة الأولى من حيث الاستهلاك (299 مليون طن) متجاوزة إنتاجها، وتلجأ إلى استيراد 18.7مليون طن لتغطية العجز.

- إيران ومصر تظهران كذلك ضمن أكثر الدول استيرادًا للذرة، ما يعكس اعتمادًا واضحًا على الأسواق الخارجية في تأمين هذه السلعة الاستراتيجية .[17].

- في المقابل، تسجل دول مثل جنوب إفريقيا والهند فوائض تصديرية معتدلة يمكن استغلالها داخل التكتل إذا توفرت آلية بورصوية فعالة لربط هذه الفوائض بالطلب المحلي لباقي الدول.

الجدول (5): إنتاج واستهلاك وتجارة الذرة في دول البريكس (2023/2022).

الدولة	الإنتاج (مليون طن)	الاستهلاك (مليون طن)	الواردات (مليون طن)	الصادرات (مليون طن)
البرازيل	137.0	76.5	1.3	54.3
مصر	7.4	13.7	6.2	0.0
الهند	38.1	34.7	0.0	3.1
إيران	1.4	7.9	6.4	0.0
الصين	277.2	299.0	18.7	0.0
الإمارات	0.0	0.4	0.4	0.0
روسيا	15.8	10.0	0.1	5.9
إثيوبيا	10.2	10.0	0.0	0.0
جنوب إفريقيا	17.1	13.1	0.0	3.6
إجمالي البريكس	504.3	465.3	33.1	70.9
إجمالي العالم	1157.5	1158.9	172.6	180.2
نسبة البريكس	43.6%	40.1%	19.2	39.3

تشكل نسبة إنتاج البريكس من القمح 47.4%ومن الذرة 43.6%من الإنتاج العالمي، ما يعزز فرضية القدرة الجماعية على تحقيق نوع من السيادة الغذائية الجماعية، إذا ما تم تنظيم التبادل الداخلي بآليات فعالة .[25].

إن الاختلال في أنماط الاستيراد والتصدير داخل المجموعة يعكس غياب آلية لتنسيق الفوائض والعجز، وهو ما يدفع ببعض الدول إلى الاستمرار في التعامل مع الأسواق الغربية على حساب التبادل الداخلي.

تشير هذه البيانات بوضوح إلى ضرورة إنشاء بورصة إقليمية للحبوب في إطار البريكس، تعمل على : تقليل الفاقد في فرص التبادل البيني، خلق أسعار مرجعية داخلية مستقلة عن الأسواق الغربية، وتوظيف العقود الآجلة في تقليص مخاطر تقلب الأسعار [25].

الجدوى الاقتصادية لإنشاء بورصة الحبوب في البريكس

يتضح من الجدول أدناه أن إنشاء بورصة موحدة لتداول الحبوب في دول البريكس يمكن أن يُحقق فوائد اقتصادية كبيرة، تتمثل في تحسين آليات التسعير، وتقليل التكاليف اللوجستية، وتعزيز فرص التصدير، بالإضافة إلى تطوير أدوات إدارة المخاطر وتحقيق الشفافية المعلوماتية .فالوضع الحالي يتسم بعدم الكفاءة وغياب التنسيق، بينما توفر البورصة منصة تنظيمية حديثة تُمكن الدول الأعضاء من الاستفادة المثلى من الفوائض، والتحكم في الأسعار، وتطوير أدوات مالية لتقليل المخاطر.

الجدول (6): مقارنة الجدوى الاقتصادية لإنشاء بورصة الحبوب في دول البريكس.

المجال	الوضع الحالي بدون بورصة	الوضع المتوقع مع البورصة	الأثر الاقتصادي المتوقع
تسعير الحبوب	معتمد على الأسواق العالمية	تسعير داخلي مستقر عبر العقود	تقليل التقلبات وزيادة التوقع
التكاليف اللوجستية	عالية بسبب تعدد الوسطاء	موحدة ومنخفضة بتجميع الطلبات	توفير يصل إلى 10-15% من الكلفة
فرص التصدير	غير مستغلة بالكامل	استغلال الفائض الداخلي أولًا	زيادة الإيرادات الزراعية
إدارة المخاطر	محدودة بدون عقود تحوط	متقدمة باستخدام العقود الآجلة	تقليل الخسائر من تقلبات الأسعار
الشفافية والمعلومات	ضعيفة وتفتقر للتنظيم	نظام معلوماتي إقليمي موحد	تحسين كفاءة السوق

النتائج والمناقشة

أظهرت البيانات الإحصائية الخاصة بموسم 2023/2022 أن دول مجموعة البريكس تُشكّل قوة إنتاجية واستهلاكية كبيرة في سوق الحبوب العالمي، لا سيما في محاصيل القمح والذرة. فقد بلغ إنتاج المجموعة من القمح نحو 373.9 مليون طن، مقابل استهلاك قدره 361.6 مليون طن، أي بفائض إجمالي يقارب 12.3 مليون طن. أما الذرة، فقد بلغ الإنتاج 504.3 مليون طن، والاستهلاك 465.3 مليون طن، بفائض يقارب 39 مليون طن[26].

تشير هذه الأرقام إلى أن دول البريكس، رغم الفوارق الداخلية بين أعضائها، تملك من الناحية الجماعية قدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في قطاع الحبوب. إلا أن التفاوت بين الدول من حيث الإنتاج والاستهلاك يخلق خللًا واضحا في الميزان التجاري داخل المجموعة، حيث تصدّر بعض الدول كميات ضخمة بينما تستورد دول أخرى بكثافة.

الشكل (2): إجمالي إنتاج واستهلاك الحبوب في دول البريكس (2023/2022).

يبين الرسم أن كلًا من القمح والذرة يسجلان فائضًا كليًا على مستوى المجموعة، ما يعزز فكرة وجود قدرة كامنة لدى دول البريكس لإنشاء نظام بورصوي داخلي لتداول الحبوب. ويُمكن أن تساهم هذه المنصة في إعادة توزيع الفوائض من الدول المصدّرة (مثل روسيا والبرازيل) إلى الدول التي تعتمد على الاستيراد (مثل مصر وإيران)، مع تخفيض الاعتماد على الأسواق العالمية المسعّرة بالدولار، وتحقيق نوع من الاستقلال التجاري والغذائي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن بورصة الحبوب يمكن أن توفر أدوات مالية حديثة، مثل العقود الآجلة، لتمكين الدول الأعضاء من التحوّط ضد تقلبات الأسعار، وتقليل المخاطر التي تواجهها في ظل الأسواق العالمية غير المستقرة.

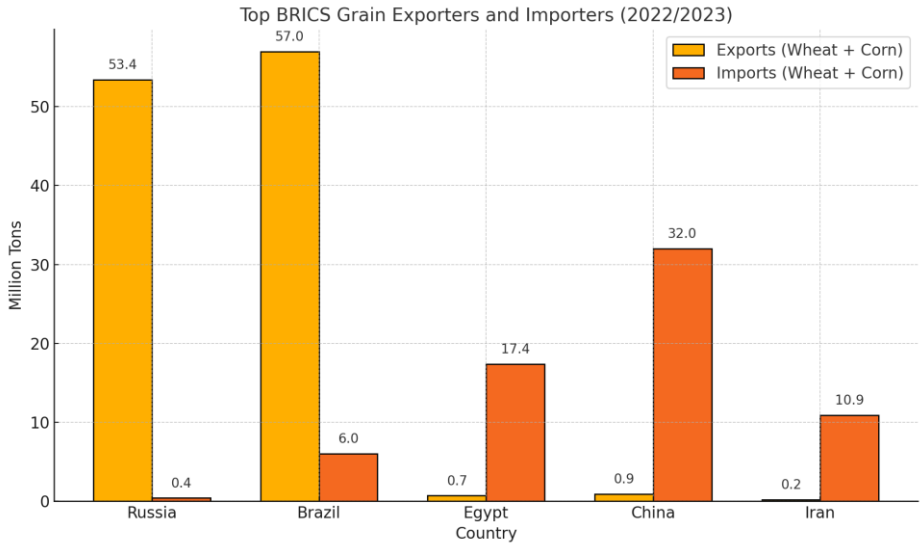

الشكل (3): يبين الدول الأعلى تصديرا واستيرادا للحبوب في مجموعة البريكس (2023/2022)

هذا الشكل يعكس التباين الحاد بين روسيا والبرازيل كمصدرين رئيسيين للحبوب، في مقابل الصين ومصر وإيران كمستوردين كبار. ويُبرهن هذا الواقع على ضرورة تأسيس منصة مؤسساتية تنظم التبادل التجاري داخل المجموعة وتُقلل من الاعتماد على سلاسل الإمداد العالمية غير المستقرة.

ولتقديم نظرة كمية أكثر تفصيلًا حول الميزان الزراعي في دول البريكس، يعرض الجدول (7) موازنة شاملة لأهم الدول من حيث إنتاج القمح والذرة، استهلاكهما، حجم التبادل التجاري، وصافي الفائض أو العجز. وتُظهر البيانات أن روسيا والبرازيل تمتلكان فوائض ضخمة تؤهلهما لدور محوري في تصدير الحبوب داخل المجموعة. بالمقابل، تسجّل الصين ومصر وإيران عجزا غذائيا واضحا، مما يعزز الحاجة إلى منصة تبادل إقليمية عادلة ومتوازنة لتقليل الاعتماد على الأسواق العالمية [8].

بالإضافة إلى ذلك، فإن بورصة الحبوب يمكن أن توفر أدوات مالية حديثة، مثل العقود الآجلة، لتمكين الدول الأعضاء من التحوّط ضد تقلبات الأسعار، وتقليل المخاطر التي تواجهها في ظل الأسواق العالمية غير المستقرة. يمثل غياب آليات التحوط المؤسسي في التعامل مع تقلبات أسعار السلع تحديًا حقيقيا أمام دول البريكس، إذ يؤدي ذلك إلى هشاشة في الأسواق الزراعية ويفاقم من تأثير الصدمات السعرية المفاجئة. من هنا، تبرز أهمية تطوير أدوات مالية وتنظيمية جماعية لضبط الأسعار وتعزيز المرونة في التجارة الزراعية[9].

جدول (7): تحليل مقارن لإنتاج واستهلاك وتجارة الحبوب (قمح + ذرة) في بعض دول البريكس (2023/2022).

الدولة	إجمالي الإنتاج (مليون طن)	إجمالي الاستهلاك (مليون طن)	إجمالي الصادرات (مليون طن)	إجمالي الواردات (مليون طن)	العجز /الفائض (مليون طن)
روسيا	107.8	52.3	53.4	0.4	+55.5
البرازيل	147.6	88.5	57.0	6.0	+59.1
الصين	414.9	447.0	0.9	32.0	-32.1
الهند	142.1	143.4	8.5	0.1	-1.3
مصر	16.9	34.3	0.7	17.4	-17.4
إيران	13.6	26.0	0.2	10.9	-12.4

تُبرز هذه البيانات إمكانات التوازن التجاري الممكن تحقيقه داخليًا داخل مجموعة البريكس، إذا ما تم تأسيس منصة بورصوية متكاملة تتيح للدول المستوردة الوصول إلى الفوائض المتاحة، بأسعار عادلة، بعيدًا عن تقلبات السوق العالمي وهيمنة الدولار.

كما يمكن لمثل هذه البورصة أن تُفعّل أدوات التحوط المالي مثل العقود الآجلة، مما يساعد على تحقيق استقرار سعري للدول ذات الاقتصادات الهشة زراعيا. وتشير تجارب الأسواق الناضجة، مثل بورصة شيكاغو، إلى أن استخدام العقود الآجلة يخفف من حدة التقلبات السعرية ويزيد من كفاءة اتخاذ القرار لدى المتعاملين[27].

ومع تصاعد الضغوط العالمية الناتجة عن الأزمات المتكررة في سلاسل الإمداد، والتضخم الغذائي، والتغيرات الجيوسياسية، أصبحت الأسواق الزراعية أكثر تقلبا وتعرضا للصدمات السعرية. وتُبيّن البيانات الدولية أن مؤشر أسعار السلع والخدمات الأساسية قد شهد ارتفاعا ملحوظا خلال العقد الأخير، خاصة في فترات الأزمات العالمية الكبرى مثل جائحة كوفيد-19 والحرب الروسية الأوكرانية.

ويُظهر الشكل (4) الاتجاه التصاعدي لمؤشر أسعار السلع والخدمات الأساسية عالميا بين عامي 2010 و2024، ما يعزز أهمية إيجاد آليات بديلة تسعيرية داخلية على مستوى التكتلات الناشئة مثل البريكس، لتقليص الاعتماد على الأسواق العالمية المسعّرة بالدولار.

الشكل (4): اتجاه مؤشر أسعار السلع والخدمات الأساسية (2010–2024)
(المصدر: World Bank, Commodities Market Outlook, 2024)

يعكس هذا المسار التصاعدي الضغوط المتزايدة على الدول النامية والمستوردة للغذاء، ويؤكد أن إنشاء بورصة حبوب داخلية من شأنه المساهمة في استقرار الأسعار داخل التكتل، وتوفير أدوات مالية تحوطية تُمكّن من التكيف مع هذه الاتجاهات المتقلبة.

رغم ما تمتلكه دول البريكس من قدرات إنتاجية هائلة في قطاع الحبوب، إلا أن البيانات التجارية تشير إلى أن جزءا كبيرا من وارداتها لا يزال معتمدا على أسواق خارج التكتل، ما يعكس ضعفا في مستوى التكامل التجاري الزراعي بين هذه الدول .فغياب آليات تبادل منتظم ومؤسسي داخل المجموعة يجعل الدول الأعضاء عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية، ويُضعف من فرص تحقيق السيادة الغذائية الجماعية.

ولتوضيح هذا الخلل في البنية التجارية بين دول البريكس، يُبيّن الجدول (8)التالي نسب الاعتماد على الأسواق الخارجية مقابل التبادل البيني في استيراد الحبوب لعام 2023:

الجدول (8): نسبة واردات الحبوب من دول البريكس مقابل وارداتها من خارج المجموعة (2023).

الدولة	نسبة الواردات من دول البريكس (%)	نسبة الواردات من خارج البريكس (%)
الصين	7.2%	92.8%
الهند	3.4%	96.6%
روسيا	18.5%	81.5%
البرازيل	9.1%	90.9%
جنوب إفريقيا	22.7%	77.3%
مصر	12.0%	88.0%
إيران	10.6%	89.4%

المصدر :إعداد الباحث استنادا إلى بيانات FAO Trade Map، [28] 2024

يتضح من الجدول (8) أن معظم دول البريكس تعتمد بدرجة كبيرة على مصادر خارجية في وارداتها من الحبوب، خاصة الصين والهند والبرازيل، بينما تُظهر جنوب إفريقيا وروسيا نسبيًا مستويات أعلى من التبادل البيني .هذا التفاوت يُبرز الحاجة إلى إنشاء آلية تجارية داخلية تُعزز من تجارة الحبوب بين الدول الأعضاء، وتُقلل الاعتماد على الأسواق العالمية، لا سيما في ظل التوترات الجيوسياسية والتقلبات السعرية المتكررة.

الاستنتاجات:

أظهرت نتائج الدراسة أن تكتل البريكس، رغم قوته الإنتاجية الكبيرة في قطاع الحبوب، لا يزال يفتقر إلى آليات مؤسسية موحدة لإدارة موارده الزراعية بصورة فعالة. فرغم تسجيل المجموعة لفوائض واضحة في إنتاج القمح (بمعدل 373.9 مليون طن) والذرة (504.3 مليون طن) خلال موسم 2023/2022، إلا أن الفجوة بين الدول المصدّرة (كروسيا والبرازيل) والمستوردة (كمصر والصين) تُبرز خللاً في التوزيع التجاري داخل التكتل، وهو ما يشير إلى غياب آلية تنسيقية فعالة لتسويق الحبوب داخليا.

وتُبيّن التحليلات أن إنشاء بورصة موحدة للحبوب في البريكس يمكن أن يكون أداة استراتيجية لتقليص الاعتماد على الأسواق العالمية المسعّرة بالدولار، وتحقيق نوع من السيادة الغذائية الجماعية. كما أن اعتماد أدوات مالية حديثة، مثل العقود الآجلة، سيساهم في التحوط ضد تقلبات الأسعار وتعزيز استقرار السوق الزراعي.

ومع ذلك، فإن نجاح هذا المشروع يظل مشروطا بتجاوز تحديات تنظيمية ومؤسسية معقدة، على رأسها التباين التشريعي، وضعف البنية التحتية اللوجستية والرقمية، وتعدد الجهات الرقابية. وتشير تجارب دول مثل إثيوبيا والبرازيل إلى أن التغلب على هذه التحديات يتطلب دعمًا حكوميا واضحا، وإرادة سياسية قوية، وتدرجًا في بناء الهيكل البورصوي المشترك.

بناءً عليه، تخلص الدراسة إلى أن إنشاء بورصة حبوب في البريكس ليس فقط ممكنا، بل مطلوبا، لكنه مشروط بإصلاحات هيكلية وتوافقات تنظيمية طويلة الأمد بين الدول الأعضاء.

التوصيات:

بناءً على النتائج والتحليلات التي تم التوصل إليها، خاصة فيما يتعلق بفجوة التكامل التجاري داخل مجموعة البريكس، والتحديات المؤسسية والتنظيمية التي تواجه إنشاء بورصة موحدة للحبوب، تُوصي هذه الدراسة بما يلي:

1. توحيد الأطر القانونية والتنظيمية بين دول البريكس في مجال تجارة الحبوب، من خلال اتفاقية إطارية مشتركة تُمهّد لإطلاق بورصة موحدة للحبوب.

2. تأسيس منصة معلوماتية زراعية إقليمية تربط بين الهيئات الوطنية في دول البريكس لتبادل البيانات حول الإنتاج، الأسعار، الفوائض والعجز، مما يُعزز الشفافية ويُساعد في اتخاذ القرارات المبنية على أدلة.
3. تعزيز الاستثمار في البنية التحتية اللوجستية والرقمية، خاصة في الدول التي تُعاني من ضعف في شبكات النقل والتخزين، بما يُسهّل ربط المنتجين بالأسواق عبر البورصة.
4. إطلاق برامج تدريب مشتركة لبناء الكفاءات المحلية في إدارة البورصات السلعية، خاصة في ما يتعلق باستخدام الأدوات المالية مثل العقود الآجلة وعقود الخيارات.
5. دعم حكومي واضح ومُنسق من دول المجموعة لإنجاح مشروع البورصة، من خلال تقديم حوافز تشجيعية للمزارعين والمصدرين لاستخدام المنصة البورصوية الجديدة.
6. إنشاء لجنة فنية مشتركة من خبراء التجارة والزراعة والاقتصاد في دول البريكس، تتولى مهام التخطيط والإشراف على خطوات إنشاء البورصة وتنظيم مراحلها التنفيذية.

وفي ضوء ما سبق، تبرز هذه الدراسة كمساهمة أولية في بلورة رؤية تكاملية لإنشاء بورصة حبوب إقليمية داخل مجموعة البريكس، باعتبارها أداة استراتيجية لتعزيز السيادة الغذائية وتقليل الاعتماد على الأسواق العالمية. ويُوصى بمواصلة البحث في الجوانب القانونية والمالية لهذه البورصة المقترحة، مع دراسة آليات الحوكمة وتوزيع المنافع داخل التكتل لضمان عدالة وفعالية التطبيق في المستقبل.

المراجع:

1. FAO. (2023). *The State of Food Security and Nutrition in the World*. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations.
2. World Bank. (2022). *Supply Chains in Times of Crisis: Agricultural Trade and Food Security*. Washington, DC: World Bank Publications.
3. FAO. (2023). *World Food and Agriculture Statistical Yearbook 2023*. Rome: Food and Agriculture Organization.
4. U.S. Department of Agriculture (USDA). (2023). *World Agricultural Supply and Demand Estimates*. May 2023.
5. International Grains Council (IGC). (2023). *Grain Market Report, November 2023*. Available at: www.igc.int
6. BRICS Summit Communiqué. (2023). *15th BRICS Summit Final Declaration*. Johannesburg.
7. CME Group. (2023). *Wheat Futures Market Overview*. Available at: www.cmegroup.com
8. FAO. (2022). *The State of Food Security and Nutrition in the World*. Rome: FAO.
9. Patel, R. (2021). *Food Sovereignty: Power, Gender, and the Right to Food*. London: Zed Books.
10. UNCTAD. (2021). *Regional Integration and Commodity Markets*. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.
11. BRICS Development Report. (2023). *BRICS Development Bank Publications*. Shanghai: NDB.
12. CME Group. (2022). *Futures and Hedging Strategies in Agriculture*. Available at: www.cmegroup.com
13. Silva, L., et al. (2023). “Grain Market Development in Emerging Economies.” *Journal of Commodity Markets*, Vol. 11, pp. 77–94.
14. Sharma, R., & Jain, S. (2020). *Agricultural Markets and Food Security in the Global South*. London: Routledge.
15. USDA. (2023). *Grain: World Markets and Trade*. May 2023. Available at: www.fas.usda.gov

16. FAOSTAT. (2024). *Statistical Database on Global Agriculture*. Accessed January 2024. Available at: www.fao.org/faostat
17. International Trade Centre (ITC). (2023). *Trade Map – Grain Import/Export Statistics*. Available at: www.trademap.org
18. Ethiopian Commodity Exchange (ECX). (2023). *Annual Report 2023*. Addis Ababa: ECX Publications.
19. Bolsa Brasileira de Mercadorias (BBM). (2023). *Institutional Profile and Market Data*. São Paulo: BBM.
20. South African Futures Exchange (SAFEX). (2023). *Agricultural Markets Report 2023*. Johannesburg: SAFEX.
21. UNCTAD. (2023). *Agricultural Commodity Exchanges: Lessons Learned*. UNCTAD/DITC/COM/2023/1.
22. African Development Bank. (2022). *Institutional Challenges in Regional Commodity Market Integration*. AfDB Working Paper Series No. 352.
23. FAO & IFAD. (2023). *Institutional Frameworks for Food Security in Emerging Economies*. Joint Policy Brief.
24. UNCTAD. (2023). *Digital Platforms for Agricultural Market Integration*. Geneva: UNCTAD.
25. IMF. (2022). *Capacity Development in Financial Instruments: Lessons for Emerging Economies*. Washington, DC: International Monetary Fund.
26. UNCTAD. (2023). *Bridging Trade Gaps in Agricultural Commodities: Regional Cooperation Strategies*. UNCTAD/DITC/2023/2. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.
27. FAO. (2023). *The State of Agricultural Commodity Markets 2023: Risk Mitigation and Market Integration*. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations. Available at: https://www.fao.org/documents/card/en/c/cc7716en
28. FAO Trade Map. (2024). *Global Agricultural Trade Database*. Rome: Food and Agriculture Organization.